الدولة العثمانية وفكرة الأمة المصرية(*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

الباحث: محمد السيد عبدالله إبراهيم

مفهوم الأمة وخصائصها

بالنظر إلي الفكر المصري في القرن التاسع عشر بصفة عامة، نجد أن الفكر شئ أعم من الآراء العقلية كما نفهمها علي أنها جزء من الإنسان معزول عن الشعور والاخلاق والبواعث العلمية وأسباب المعيشة، بحيث يصبح كما يقول العقاد– التعبير عن" الشخصية الإنسانية " بكل ما تشتمل عليه من حس وإدراك وخلق ومزاج ومجهود. وإذا كانت حوادث الدفاع عن حرية الفكر لم تبلغ ما بلغته حوادث الدفاع عن حرية الحياة من الكثرة والعنف، فذلك لا يدل علي أن حرية الفكر أقل من حرية الحياة، ولكنه يرجع إلي أسباب متي اتضحت ظهر لنا أن الفكر والحياة في الشخصية الإنسانية شيئان قلما يختلفان[1].

وقد مر الفكر المصري في القرن التاسع عشر بعوامل أثرت في بلورته بشكل ملموس تتمثل في:

أولاً: التجارب المختلفة لبناء هيكل الدولة الحديثة وتنظيمها السياسي

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠١٨.

والإداري والقانوني والتي شهدت العديد من التغيرات وتأثرت بكم هائل من المؤثرات.

ثانيـــاً: التطورات الاقتصادية والمادية التي استجدت في مصر والعالم العربي نتيجة لتصفية النظام التركي المملوكي، وإعادة تنظيم العلاقات القومية والطبقية زمن الحملة الفرنسية، ونتائج الثورة الصناعية والفكرية التي استحدثها محمد علي.

ثالثًا: التطورات الاجتماعية التي شهدتها مصر عن طريق الأدب خاصة والصحافة عامة والاختلاط الحضاري والثقافي المباشر وغير المباشر بين مصر وأوروبا من خلال البعوث والجاليات الوافدة هنا وهناك.

رابعًا: التيارات الفكرية التي صدمت الفكر المصري في أعقاب ذلك التقارب بين مصر والغرب وما تبعه من صراع بينهما ولا سيما فيما يتعلق بالأفكار السياسية والاجتماعية. وفيما يتصل بالعلاقة بين العلم والدين وبمواجهة الفكر الديني لمقومات الحضارة الحديثة بوجه عام.

خامسًا: التيارات الفنية والأدبية التي انتشرت في الأوساط المصرية نتيجة التواصل الثقافي مع أوروبا، ولا سيما ما يتصل منها بتطور اللغة وأشكال التعبير الأدبي والفني[٢].

وبمقتضي تلك العوامل تشكلت محاور جديدة للفكر المصري منها ما يرمي إلي القومية والاتجاهات الحرة الليبرالية والعلمانية وغيرها خلال القرن التاسع عشر وما تلاه. ولعل ذلك-كما هو واضح- لم يحدث تلقائيًا او دفعة واحدة، وإنما كان نتاجًا لتطورات واسعة علي امتداد قرن بأكمله بفعل الأحداث التاريخية التي شهدتها مصر خلال القرن التاسع عشر كتأثيرات الحملة الفرنسية وغيرها من الأحداث في نسيج الفكر المصري. وقد انعكس أثر هذه الأحداث بشكل واضح في البناء الاقتصادي والاجتماعي المصري، وما نجم عنه من تغيرات في الجوانب السياسية والفكرية وغيرها، وقد أدي ذلك بدوره إلي انحسار المد الديني الإسلامي الذي تبنته الدولة العثمانية خلال

تلك الفترة باعتبارها دولة إسلامية، واختفاء المؤسسات التقليدية التي عرفتها مصر طيلة تاريخها في العصر الوسيط، وتراجع هذه المؤسسات لتفسح المجال لتيارات ونزعات ومؤسسات مدنية خالصة، ما لبثت أن هيأت الفرصة لقطاعات من المصريين ليتشربوا تلك النزعات الجديدة [٣]، مما انعكس علي التكوين الفكري للمجتمع السياسي فيما يتعلق بكون الامة في سياقها الإسلامي هي المكون الرئيسي للمجتمع المصري، وبدأت معتقدات فكرية جديدة تحتل مكان هذه النزعة الدينية.

وبالنظر إلي شخصية مصر من حيث صياغتها التاريخية نجد أنه لم يختلف عليها إلا قلة، فهي شخصية حددتها حضارة مصر الفرعونية وإمبراطوريتها الحضارية الكبري، أهم دائرة للإشعاع الثابت الخلاق وأطوالها علي مدي تاريخ البشرية، منذ بداية الأسرة الأولي في القرن الثالث قبل الميلاد. ثم مرحلة الحضارة المتوسطة القبطية علي وجه الخصوص إلي بداية القرن السابع حتي دخلت مرحلة الحضارة الإسلامية ثم الغربية، وهي سيرة طويلة راحت تتحرك مصر خلالها في دوائر فكرية واسعة من المحيط إلي الخليج عربيًا وكذا من المحيط الاطلسي إلي الهادي إسلاميًا[٤]، ليكون بذلك مصطلح الأمة بمحتواه الإسلامي هو المهيمن علي الفكر المصري باعتبار مصر إحدي ولايات الدولة العثمانية. فكلمة " أمة " في الأساس تحيل إلي مفهوم ديني، فالمقصود بها كما استقرت في الفكر السياسي هي" أمة إسلامية " أو أتباع دين ما، وهو معني يتناقض مع المضمون الحديث للكلمة التي اكتسبت معني مدنيًا، ولم يتم استخدامها بهذا المفهوم إلا مع التأثر بالفكر السياسي الأوربي الحديث، ولا زالت المنازعة بين المفهومين قائمة[٥].

وحيث إن أغلب مفاهيم الأمة تفترض وجود رابطة من الدم بين أبنائها، يري فريق من المفكرين الأوربيين أن هذه الرابطة العنصرية أهم الروابط كلها، وأن الفكرة الأساسية في كل فلسفة سياسية هي فكرة الفولك volk أي الشعب الواحد، مهما يكن منقسما بالحواجز الجغرافية أو

التقسيمات الإقليمية. ويذهبون إلي أن هذا الشعب الواحد ينبغي أن يتحد تحت حكومة واحدة، بحيث يكون شعبًا واحدًا وحكومة واحدة.

وفي الحضارة العربية الإسلامية شكلت الجماعات نواة الأمة ومشروعها الأول، ومن خلال وحدة الجماعات داخل روابط مشتركة وبخاصة رابطة العقيدة ولدت الأمة ذات الهوية المشتركة وأصبحت هي حاضنة الهوية[٦].

ولدعم هذه الهوية كان لابد من وجود نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي يشكل فيه الدين المكون الرئيسي والعامل الأهم وينقاد الجميع إلي طاعته عن اقتناع، فضلاً عن قيادة مطاعة من الجماهير عن رضا وعن اقتداء باعتبارها القدوة في طاعة النظام وفي تقديم كل مبتكر وجديد لخدمة الجماعة الإنسانية ممثلاً في (السلطان أو الخليفة)[٧] الذي يمثل الدولة العثمانية التي رفعت منذ تأسيسها راية الجهاد، وحملت لواء الدين في محاربة دولة الكافرين وفتح بلاد لم يدخل بها الإسلام من قبل في أوربا[٨]، الأمر الذي تطلب ضرورة رسم المنهج السياسي لتنظيم العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الأمم كما يوضحه ابن خلدون بقوله "لما تبين أن حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدين... فصاحب الشرع يتصرف في الأمرين، أما في الدين فبمقتضي رعايته في العمران البشري"، ويوضح تفاصيل ذلك فيقول "فاعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والقضاء والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبري التي هي الخلافة فكأنها الإمام الكبير والأصل الجامع، وهذه كلها متفرعة منها وداخلة فيها عموم أصول الملة الدينية والدنيوية وتنفيذ الشرع فيها علي العموم". وقد ظلت النظم الإسلامية تشكل كيان الأمة الإسلامية حتي تم الفصل بين السلطة المدنية والدينية بمرور الوقت تماشيًا مع التطورات التي فرضتها الأحداث[٩].

وفي سياق الإسلام السياسي يأتي منصب "الخليفة" الذي هو خليفة رسول الله (ﷺ)، علي رأس دولة الخلافة فهو حمي الله في بلاده، وظله

الممتد علي عباده، وبمقتضي هذه الصلاحيات فولايته عامة ومطلقة، لولاية الله تعالي ورسوله الكريم، ولا غرو حينئذ أن يكون له حق التصرف في رقاب الناس واموالهم، وأن يكون له وحده حق الأمر والنهي، وبيده وحده زمام الأمة، وتدبير ما جل من شئونها وما صغر[١٠].

ومن هذه الشئون النواحي المالية والتي شملت منصب الروزنامجي وهو الجابي العمومي لأموال السلطان وكان يعين من قبل الباشا بترشيح من الديوان، وكان يختار من بين الروزنامة، أي هيئة الأفندية التي أدخلها في مصر السلطان سليمان لإدارة مالية الباب العالي، وكان يصب في صندوقه المال الميري المقلالا علي الأراضي والوظائف والصناعة والتجارة عن طريق الايداعات التي كان يضعها الملتزمون وحكام المواقع بين يديه، أما الضرائب علي الاشخاص فكانت تصل حصيلتها الي خزينته عن طريق الأغا الموكل بجباية هذه الضريبة بصفة خاصة، وكانت عمليات الروزنامجي تسير بمقتضى لوائح توزع مختلف فروع اختصاصه علي أفندية تابعين له[١١].

أما عن السلطة الدينية فقد وصف الخليفة بأنه أمير المؤمنين، ولكن هذا المنصب دار حوله العديد من الأقاويل حيث انه كان نتيجة اختيار لا نتيجة حق، مما ترتب عليه تعذر النسب الشرعي لهذا المنصب مما يفسر حالة التجزؤ السياسي العضال في العالم الإسلامي[١٢].

ومن منطلق كون السلطان هو رأس الدولة العثمانية صاحبة الزعامة الإسلامية ومصر إحدى الولايات التابعة لها، خضعت مصر للحكم "الثيوقراطي" حيث كان السلطان يجمع بين صفة خليفة رسول الله كما ذكرنا وصفة سلطان المسلمين اي يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية (المدنية). وكان التفكير في مقاومة سلطاته الزمنية المطلقة يعني التصدي لمنصبه الديني، وهو الأمر الذي لم يكن يمكن أن يقدم عليه أحد في بدايات عهد الدولة العثمانية. وعلي الرغم من كون الوالي ممثل السلطان في مصر إلا أنه لم يحظ بهذه الحصانة، فقد مثل سلطة السلطان الزمنية وليس السلطة

الروحية. ومن هنا قامت الانتفاضات ضده أكثر من مرة. وعندما تفتتت السلطة وانتهت إلي أيدي أمراء المماليك وأصبح الوالي محصورًا في قلعته، زادت إمكانية الحركة لإلزام حائز السلطة الدنيوية حده[١٣]. ولكن مما لا يدع مجالاً للشك أن عدم الاستقرار السياسي داخل مصر أحد أهم ولايات الدولة العثمانية سيفسح المجال للاستجابة لدعوات الاستقلال التي ستتزايد بمرور الوقت خاصة بعد تبلور مفهوم الخلافة بشكل واضح خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد وظهور حالة من المد والجذر بين المؤيدين والمعارضين لفكرة الخلافة وأهميتها.

ولقد اختلفت الآراء حول أهمية الخلافة فانقسمت بين مؤيد ومعارض لها، وقد استند الفريق المؤيد علي عدة أسانيد وهي:

أولاً: إن الخلافة تقتضي من المسلمين جميعًا أن يكونوا من أنفسهم وحدة سياسية وأن يقيموا لهم دولة واحدة تجمعهم، وأن يقيموا علي رأسها من يخلف الرسول (ﷺ) في إقامة الدين وتوجيه سياسة الدولة توجيهًا إسلاميًا.

ثانيًا: انعقد الإجماع علي مبايعة أبى بكر كأول خليفة لرسول الله (ﷺ).

ثالثًا: لابد للواجبات الشرعية من حارس يدافع عنها، وهذا يوجب تنصيب خليفة يقوم بهذا بين الناس.

رابعًا: نصوص القرآن الكريم التي توجب علي المسلمين إقامة خليفة عليهم يحكمهم بأمر الله وبهذا تكون الخلافة ضرورية للحفاظ علي العقيدة وحمايتها من عبث العابثين، ولهو اللاهين، وخروج المارقين وزندقة الزنادقة وشبه الكافرين، وإقامة حكم الردة علي المرتدين[١٤]. في تأكيد واضح علي أهمية الخلافة كأحد مضامين فكرة الأمة.

وأصبحت فكرة " الأمة " بمضمونها الإسلامي هي أساس الحراك الحضاري، الذي لا تكون النهضة إلا به وفقًا للآراء المؤيدة مما يتعارض مع مشروع الحداثة ذى الأطر العلمانية[١٥]، التي تعالت اصوات الداعمين لها من

المعارضين لسلطات وصلاحيات الخليفة، فيري الشيخ محمد عبده " أن الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتغير الكتاب والسنة. شرط فيه أن يكون علي علم باللغة العربية، حتي يتمكن بنفسه من التمييز بين الحق والباطل، والصحيح والفاسد ويسهل عليه إقامة العدل الذي يطالبه به الدين والأمة معًا. ولابد من تنصيب نائب الأمة من قبل الأمة فهي صاحبة السيطرة عليه وهي التي تخلعه متي رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدني من جميع الوجوه. كما أن الإسلام لم يجعل للخلفاء أدني سلطة علي العقائد وتقرير الأحكام، وكل سلطة يحصلون عليها ما هي إلا سلطة مدنية قررها الشرع الإسلامي، ولو لم يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة علي إيمان أحد أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريق نظره "[١٦].

وفي سياق المعارضة أيضا يذكر سلامة موسي أن الخليفة والبابا كلاهما كان له شأن في تاريخ حرية الفكر، الأول في الشرق والثاني في الغرب. وكلاهما قد اعتمد علي سلطة إلهية ليس للبشر سلطان عليها. ولذلك لا يمكن لمؤرخ يؤرخ لحرية الفكر أن يهمل الإلمام بتاريخهما. والخليفة يشبه البابا فكلاهما ينتخب، والبيعة هي الشكل الذي عرفه المسلمون لتقرير الأنتخاب ويقابلها القرعة عند اختيار البابا. فالبابا كان ولا يزال ينتخبه الكرادلة أي كبار الكهنة بالقرعة. أما الخليفة فكانت مدة توليه الخلافة تبدأ بالبيعة العلنية عن طريق الأمة بأجمعها، ولكن بينما أن البابا لا يزال ينتخب فإن الخلفاء منذ بداية الدولة الأموية إلي آخر الدولة العباسية والعثمانية كانوا يتوراثون الخلافة[١٧].

وقد ذهب البعض إلي توجيه نقد لسياسة الدولة العثمانية حيث استغلت نفوذها وقامت بجمع المسيحيين الذين يعتنقون مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية في إسطنبول وتحولهم إلي الدين الإسلامي وتنظم لهم دراسات علمية مدنية وعسكرية لتجعل منهم في نهاية المطاف أدوات إسلامية للحرب وخدمة الدولة[١٨].

كما ذهب البعض إلي أن التفسير الديني لفكرة الأمة أحد السبل التي

أكسبتها طابع الهيمنة من منطلق ما تنصبه لنفسها بأنها عارفة بكوامن الطبيعة، وتصف من لا يتفقون معها بالخيانة. مما يعني فقداناً لحالة التناغم بين أعضاء الأمة[١٩].

ضعف الدولة العثمانية وبدايات طرح فكرة الأمة المصرية

تناغم المصريون مع الحكم العثماني؛ ففي واقع الأمر لم تكن الإمبراطورية العثمانية أقل التزاما بالإسلام من السلطنة المملوكية، كما كانت الشريعة الإسلامية هي حجر الزاوية في الحياة العامة[٢٠]. ولهذا لم يجد المصريون غضاضة في أن يتركوا لحكامهم الجدد أمر تدبير شئون الحكم، ومن ثم استنام المواطن المصري لهذا الواقع إلي حد تقبله- بغير تحفظ- طالما بقيت "دار الإسلام" قادرة علي الدفاع عنه والتصدي لأعدائه. غير أن هذه الأسباب بدأت تتلاشى بسبب حالة الضعف التي أصابت الدولة العثمانية وما تبعه من فقدان القدرة علي توسيع رقعة الإسلام، بل واكثر من ذلك الوقوف ندًا للغرب الأوروبي، كما أنها في جوانب أخري لم توفق كثيرًا بسبب فساد الإدارة وفشلها في أن تراعي نظرتها الضيقة وفقرها الحضاري- كعنصر حاكم – لم تضف كثيرًا او قليلاً إلي التراث الإسلامي علي الصعيد الفكري والثقافي. أصاب ذلك كله- وغيره -المجتمع بالخلل والانكفاء علي النفس وفرض ستارًا كثيفًا من العزلة، انعكس أثره علي العلم ومؤسساته ورجاله. فأصبحوا مع مرور الزمن جزءًا من الجهاز الحاكم، طالما كان يوفر لهم وضعًا مميزًا دفع الكثير منهم إلي الانشغال بأمور الدنيا[٢١]. مما أدي إلي ضعف الدولة العثمانية وبدأت في الانهيار فللدول أعمار طبيعية كالأشخاص تمامًا ويرتبط عمر الدولة بطبيعة الملك، فيذكر ابن خلدون في مقدمته " إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف أقبلت الدولة علي الهرم[٢٢] ".

وقد بدأت حالة الضعف تظهر بشكل واضح عندما فرضت الضرورة العملية علي سلاطين الإمبراطورية العثمانية الاختيار بين المذاهب الفقهية،

فأخذوا بالمذهب الحنفي[٢٣]. حيث كان يعتنق بلاط القسطنطينية هذا المذهب وكانت حكومة مصر السابقة قبل مجئ الحملة تتبع بالمثل المذهب الحنفي[٢٤]. وقد تم تحويل الشريعة إلي مواد مقننة تسن باعتبارها القانون الرسمي الموحد داخل أراضي الإمبراطورية. وقد أدي هذا التقليد الذي ابتدعه العثمانيون لأول مرة إلي تأسيس انتقائية الدولة، لبعض الآراء دون بعضها، لكنه ظل محصورًا في نطاق الأحوال الشخصية، إذ حلت القوانين الأوربية محل الشريعة في جميع المجالات الأخري. وقد حدث نفس هذا الإحلال لقوانين المستعمر الأوربي محل الشريعة، والنظم العرفية المحلية في باقي البلاد الإسلامية ما عدا الأحوال الشخصية، التي سنت قوانينها وفقا لأحد المذاهب المعمول بها في هذا البلد. وقد أدي هذا الوضع المستحدث إلي مصادمة، بين حاجة الدولة لتبني مذهب أو رأي محدد بجعله القانون النافذ بإرادة الدولة وبين الحاجة لاستقلالية الشريعة عن سلطة الدولة. فمن المفترض في الحاكم أن يحمي الشريعة، لا أن يصنعها أو يسيطر عليها، فضلاً عن ذلك أصبحت تنازلات العثمانيين للقوي الأوربية نموذجًا لتبني النظم القانونية للدول الغربية. وقد بررت المراسيم الإمبراطورية تلك التغييرات ليس فقط لأغراض تقوية الدولة، والحرص علي مكانة الإسلام في المجتمع، بل كذلك بالحاجة لتأكيد المساواة بين المواطنين العثمانيين، مما مهد لقبول النموذج الأوربي للدولة الوطنية، القائم علي مبدأ مساواة مواطنيها أمام القانون [٢٥]. وهو الواقع الذي سيفرضه الوجود الفرنسي أثناء حملته علي مصر.

ومع اتساع الدولة العثمانية بهذا الشكل كانت حكومة الأستانة تفتقر إلي الوسائل اللازمة لحكم سكان هذه المناطق الذين اتسموا بالاختلاف والتنوع في رقعة واسعة الأرجاء. وفي مثال علي ذلك نذكر نظام البريد في عصر الدولة العثمانية الذي اسند إلي قبيلة تترية كانت تقتني الجياد الأصيلة، وعلي الرغم من ذلك كانت تستغرق خمسة وثلاثين يومًا لنقل رسالة من العاصمة إلي بغداد[٢٦]. مما يعني أن الهيمنة الكاملة للدولة العثمانية علي أراضيها لم

تكن قائمة بالشكل الكافي الذي يسمح بقمع الحركات الاستقلالية التي نتجت عن الأفكار التحريرية.

كما لعب التعليم العلماني دوره في تدهور وضع الدولة العثمانية، حيث فتحت كلية جالاطا العلمانية الفرنسية أبوابها في عام ١٨٦٨م للطلاب وهي تسعي لطرح موجة فكرية ذات طابع خاص، وبالفعل خرجت طبقة مثقفة أسست بعض الصحف وتمنت قيام إصلاحات جدية تتعارض مع بقاء الهيمنة العثمانية بل وطالبت بمراكز عمل بصورة خاصة[٢٧].

كما كان الضعف الاقتصادي أحد أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية، فالإسكندرية أحد أهم موانئ الولايات العثمانية كان آنذاك ليس سوي ميناء صغير لا يتجاوز سكانه خمسة آلاف نسمة. مما يعني ضعف قدرة هذا المرفأ في الحفاظ علي المكانة التجارية للدولة العثمانية[٢٨]. وما يترتب عليه من تدهور اقتصادي وسياسي.

وقد تمثل التدهور السياسي في ضعف السلاطين حيث ابتعدوا عن إدارة شئون الإمبراطورية تاركين تصريف الأمور في أيدي وزراء أتوا عن طريق الرشوة والفساد، مما ادي إلي انتشار الرشوة بين موظفين الدولة مما أضعف السلاطين العثمانيين الذين يمثلون إنهاكًا للدولة بكل مؤسساتها، كما كان وثوب الإنكشارية إلي مركز القيادة في الدولة العثمانية سببًا في إثارة الفوضي، فصاروا هم الآمرين والناهين والسلاطين أنفسهم ألعوبة بأيديهم كما قاموا بالعديد من الثورات وعملوا علي النهب المستمر للإمبراطورية [٢٩]، فضلاً عن الوضع الاجتماعي السائد الذي انعكس بدوره علي الأوضاع السياسية حيث إن زواج السلاطين من أجنبيات كان أحد أسباب ضعف الدولة، بجانب حركات التمرد والدعوة للانفصال وظهور دور يهود الدونمة، والحروب المستمرة شرقًا وغربًا والتحالفات الأوربية[٣٠]. لتشكل نواتج هذه العوامل محتوي جيدًا لسطوة فكرة الأمة المصرية كمنافس لفكرة الأمة الإسلامية، وتراجع النهضة الدينية المحافظة أمام النزعة المصرية.

وكانت تلك المتغيرات تتعارض مع أهداف الباب العالي في مصر التي انصبت علي ثلاثة اهداف هي: الاعتراف بالسلطان، ودفع مبلغ الخزينة، وإرسال كتائب مصرية للاشتراك في حروب الدولة- وقد كانت هذه الأهداف متحققة بالفعل حتي بداية القرن الثامن عشر الميلادي[٣١]. ولكن سلطة الباب العالي علي مصر أخذت في التضاؤل حتي غدت مجرد سلطة شكلية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وذلك في أعقاب ظهور حركات التمرد علي الحكم العثماني مثل حركة علي بك الكبير عام ١٧٦٦م ومحاولة الاستقلال بمصر عن الباب العالي، حيث رفض دفع الجزية وطرد الباشا وسك العملة باسمه وبايعه شريف مكة سلطاناً علي مصر بعد أن هزم الجيش العثماني ولكن بعض اتباعه تآمروا عليه ففشلت ثورته وعادت مصر إلي التبعية التركية. وعلي الرغم من فشلها إلا أنها كانت إيذاناً بتشقق الإمبراطورية العثمانية وانهيارها. وعلي الرغم من عودة الهيمنة العثمانية علي مصر بعد فشل ثورة علي بك الكبير أصبح سهلاً علي المماليك عزل الباشوات ونفيهم، وكان الباشوات يشعرون بضعفهم فيخضعون لأوامر المماليك ويغادرون البلاد دون مقاومة. أما من جاءوا بعد علي بك الكبير فقد احترفوا اللعبة التقليدية: الاحترام الشكلي لسيادة الباب العالي مع عدم تنفيذ أوامره مثل الانتفاض من الجزية السنوية بل والامتناع عن دفعها أحيانا بحجة الإنفاق علي مصالح الدولة. أما الباب العالي فكان يتظاهر بقبول الأمر الواقع لأنه لا يملك أداة لتأديب المماليك ولم يبق أمامه إلا سلاح واحد، وهو دس الفتن وإثارة النفوس بينهم لإضعافهم حتي لا تستشري منهم طائفة تنفرد بالسلطة في البلاد[٣٢]. مما يعني أن هذه الحركات الاستقلالية البدائية كانت النواة لتقبل الفكر المصري لما ستفرزه الحملة الفرنسية من أفكار.

وعلي هذا تم الزج بالدولة العثمانية في مرحلة تاريخية فرضت عليها، عرفت بالمسألة الشرقية فقدت فيها سيطرتها الفعلية علي ممتلكاتها وما تبعه من فقدان للهيمنة الفكرية التي ترتكز علي فكرة "الأمة الإسلامية". وقد

تحركت المسألة الشرقية في خمسة أدوار متماشية مع الأحداث التي مرت بها الدولة العثمانية وهي:

الدور الأول: الثورة اليونانية القومية عام ١٨٢٢م[٣٣]. وقد كانت المسألة اليونانية سببًا في العديد من المشكلات السياسية مما دفع العديد من الدول لانتهاج خطة وساطة حكيمة في سبيل خدمة الإنسانية وحفظ الحقوق[٣٤].

الدور الثاني: حين تدخلت الدول الأوربية عسكريًا لإيقاف محاولة محمد علي في الاستيلاء علي قيادة الإمبراطورية العثمانية وإعادة بنائها من جديد وتأكيد وحدتها، تلك المحاولة التي أحدثت ذعرًا شديدًا في دوائر السياسة الأوربية، ويلاحظ أن الدول الأوربية عارضت أيضا مطامع السلطان العثماني في استعادة حكمه المباشر لمصر وساندت محمد علي في الاستقلال الذاتي وهو ما يخدم سياسة تفكيك الدولة العثمانية.

الدور الثالث: ظهر عندما نشبت الحرب بين الدول الأوربية نفسها حول الممتلكات العثمانية، فقد رأت روسيا أن تفاجئ السلطان العثماني عبد الحميد وتوقف محاولته لإعادة بناء الإمبراطورية من جديد ولكن إنجلترا أدركت في هذا التدخل أطماع روسيا في الاستيلاء علي دول البلقان- الجزء الأوروبي من الإمبراطورية - مما يعارض- في رأيها التوازن الأوروبي، وحفاظًا عليه انضمت إنجلترا وفرنسا لتركيا في حرب القرم ضد روسيا ١٨٥٤م ونتيجة لتلك الحرب انسلخت دول البلقان عن الإمبراطورية العثمانية، إذ استقلت رومانيا عام ١٨٦١م، ثم الصرب وبلغاريا والبوسنة والهرسك ١٨٧٨م. وبذلك حققت الحرب أهدافها، فلم تعط لروسيا مركزًا متميزًا علي حساب التحالف الأوروبي وحالت دون توحيد الإمبراطورية العثمانية، وواصلت تفتيتها بانسلاخ الأقسام الأوربية منها وتشكيلها دولاً مستقلة، في إطار حالة من الضعف المتزايد الذي تمر به الدولة العثمانية.

الدور الرابع: عندما وضعت الحرب البلقانية أوزارها، عقدت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا وتركيا وتثمين لاشتراك إنجلترا في تأييد السلطان

عقدت معاهدة سرية بينهما نصت علي تأجير جزيرة قبرص- وكانت تابعة لتركيا- لإنجلترا، ومقابل ذلك ضمنت إنجلترا للسلطان سلامة ممتلكاته الآسيوية شريطة أن يقوم بإدخال إصلاحات في آسيا الصغري، عن طريق وجود قناصل عسكريين بريطانيين متنقلين يقدمون النصائح ويشرفون علي أمور عدة[٣٥].

الدور الخامس: كنتيجة لتزاحم الأحداث غفلت الدولة العثمانية عن النظر في الإصلاح الداخلي مما جعلها تعاني المشاكل والمشاق، فكان انشغالها في خوض الحروب مع الدول التي انتهكت حدودها من أهم أسباب الانهيار الداخلي والفساد السياسي[٣٦].

هذه الأدوار التي تسببت في ظهور المسألة الشرقية كانت مصر صاحبة الدور الأهم فيها وأحد أهم المحاور الأساسية لهذه المسألة. فقد اكتسبت مصر وضعًا ذاتيًا في إطار الإمبراطورية العثمانية كفله انفصالها الجغرافي عن امتداد المشرق العربي الملاصق لتركيا وعززه تطورها التاريخي ككيان مستقل، وساعد عليه تخلف وسائل الاتصال في ظل ما ساد الإمبراطورية من ركود ثقافي وحضاري. فضلا عن أن الحملة الفرنسية علي مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) كانت قد كفلت لشعبها أول اتصال مباشر بحضارة غربية صاعدة[٣٧].

وهكذا واجهت الدولة العثمانية تحديًا من نوع جديد، نابع من فكر تنويري ذى بعد علماني تجسد في حركات استقلالية عن جسد الدولة العثمانية، وجاء رد فعل العثمانيين بهيئة تحمل نفس الصبغة الفكرية تمثلت في فرمان عام ١٨٣٩م، بحيث أصبح هناك ما يدعي الوطن العثماني ويلغي نظام الضرائب المعروف بالالتزام ويستبدل بمجموعة عادلة من القواعد والإجراءات الثابتة. وتصبح الخدمة العسكرية واجبًا وحقًا للرعايا جميعًا مسيحيين ويهودًا ومسلمين بما يخالف الرؤية الأساسية التي انطوت عليها الدولة العثمانية في دعم كل ما هو إسلامي دون سواه. واعلن أن التجارة

والمشاريع الأهلية والازدهار الاقتصادي جوهر الحياة المتمدنة. وأن يصبح التعليم متاحًا للأطفال كافة كالتزام لدولة متنورة. وفضلاً عن ذلك تدعي الملل والجماعات وممثلوها للانضمام إلي مجالس جديدة التكوين لإدارة شئونها. وبدأ تطبيق هذه الإصلاحات في عامي ١٨٥٦م و١٨٦٤م، وكان أكبر برنامج شامل شرعه جيل جديد من المصلحين[٣٨]، وفي عام ١٨٧٦م قام السلطان عبد الحميد الثاني بإصدار دستور أطلق عليه اسم "المشروطية" يقيد السلطة المطلقة التي كان يمارسها سلاطين الدولة، وعلي الرغم من فشل هذه التجربة الدستورية إلا أنها كانت ثمرة لجهود الدولة العثمانية الإصلاحية[٣٩]، لتفسح بذلك الإمبراطورية العثمانية المجال للولايات التابعة لها لتحقيق استقلالها ويظهر علي الساحة ما يعرف "بالأمة المصرية " أو "الوطن المصري" تماشيًا مع التطور التاريخي والثقافي للدولة العثمانية.

وبتحليل هذه المعطيات نجد أن ثمة تمازجًا بين عنصرين ثقافيين تحكما في تنظيم فكر وسلطة الإمبراطورية العثمانية بصفة عامة وهما العنصر الإسلامي العام والعنصر التركي الخاص. فالدولة العثمانية استندت إلي كثير من ممارسات دولة الخلافة الإسلامية. وبالتالي فإن تنظيم السلطة وممارستها محكومان إلي حد كبير بالتراث الإسلامي في هذا الشأن. وفي نفس الوقت فإن التراث التركي الخاص قد ألقي بظلاله بلا شك في هذا الخصوص. ولكن علي حين برز العنصر الثقافي التركي الخاص وممارسة السلطة التنفيذية نظرًا لقلة القواعد والمبادئ المتعلقة بالقانون العام في كتابات فقهاء المسلمين، فإن العنصر الإسلامي كان هو البارز في تنظيم عمل القضاء وبخاصة القضاء الشرعي[٤٠].

علي أية حال يمكن القول إن التفاعل بين الحضارة العربية والحضارة المصرية انحصر في عهد الدولة العثمانية، لأن الحكام لا ينتمون إلي المصريين اصلاً من حيث اللغة والعرق والحضارة، وبمرور الوقت مات المزج التاريخي والحضاري بين فكرة الأمة الإسلامية وولايات الدولة

العثمانية ليظهر توجه فكري جديد يحمل عنوان "الأمة المصرية" ساهمت الأحداث التاريخية طوال القرن التاسع عشر في ظهوره والتأكيد علي ضرورة أتباعه.

الحملة الفرنسية وتوعية الفكر المصري بقضية الأمة المصرية

في أواخر القرن الثامن عشر جاءت الحملة الفرنسية علي مصر بقيادة بونابرت لتشكل صدمة ثقافية عنيفة أصابت المجتمع المصري. وأظهرت حقيقة تخلفه عن ركب الحضارة الغربية، فكان عليه أن يواجه هذه الصدمة ويحدد موقفة من تلك المؤثرات الغربية الحديثة بعيدًا عن إطار المؤسسات الدينية والفكر التقليدي[٤١]. وعلي الرغم من قصر مدة بقاء الحملة في مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) إلا أنها استطاعت أن تحدث تطورا تدريجيًّا في الفكر المصري ليشكل بذلك نواة الفكر العلماني في مصر، الذي يرفض السلطة الدينية ويدعو للسلطة المدنية في شتي مناحي الحياة[٤٢]. وقد ساهم في تحقيق هذا ما شهدته البلاد من انفتاح علي التأثيرات التحديثية للفكر السياسي والاقتصادي والأيديولوجي الأوربي[٤٣].

وقد أقبل بونابرت علي مصر وفي صدره ذكري الإسكندر وقيصر وماضي البحر المتوسط، نعني ذكري العالم الذي اشتركت مصر في بناء صرحه[٤٤]. وعلي أصوات مدافع بونابرت استيقظ المصريون وبدأت أول موجة من موجات الإمبريالية الأوربية وحدثت المواجهة بين ثقافتين وحضارتين مختلفتين تمام الاختلاف. فثقافة المصريين في ذلك الوقت كانت تميل لفكر وثقافة العصور الوسطي التي تقوم علي فكر تقليدي بعيد كل البعد عن الفكر الأوربي الحديث، لتكشف الحملة الفرنسية سر ضعف الفكر المصري وقوة الأمم الأوربية التي اصطدم بها لأول مرة في التاريخ الحديث وانتهي بالمصريين إلي التفكير للانتفاض علي القديم والاتجاه إلي التجديد علي أسس غربية[٤٥]، وإعلان لإعمال العقل حيث أصبح مصطلح العقل من مصطلحات اللغة الفكرية التي ساهمت في عملية التحرير التي قامت بها

النهضة، حيث لا يمكن أن يبدو التفكير إلا مظهرًا لتلك الحرية، فالعقل هو الملكة لدي الإنسان لنقد الوقائع وفهمها ووضعها في موضعها. وللعقل دوره في إظهار أن العلم لا يمكن أن ينهض علي التسليم السلبي بالمعارف التي وصلتنا عن القدماء ولا علي مبدأ السلطة، وإنما ينهض بالمجهود الحر حيث تعرض الآراء والأفكار علي العقل الذي يبدأ في دراستها واختيار الأفضل بما يتناسب مع الحاجة الإنسانية[٤٦]. بحيث أصبحت الاحتياجات البشرية هي المحرك الأساسي للسلوك الإنساني بعيدًا عن الهيمنة الدينية إذا ما تعارضت مع هذه الاحتياجات، مما ينفع أن الفكر قد وصل إلي انتفاضة حقيقة.

فقد قامت بطرح الفكرة الليبرالية بتطبيقاتها وبعض مؤسساتها وعرضها علي العقل المصري وتحاورت معه بشأنها، ورغم حالة الحصار التي كان يعانيها هذا العقل، بين ما يؤمن به من ناحية، وما شاب الظروف من احتلال وقهر من ناحية أخري، فقد كانت تلك السنوات الثلاث مصدرًا مهمًّا وأساسيًّا من مصادر التأثير في الفكر المصري وحفرت بصمتها في تطوره اللاحق[٤٧].

وإذا ما أردنا تفحص الطبيعة الفكرية للحملة الفرنسية للوقوف علي الأنماط الفكرية التي احتك بها الفكر المصري من خلال الحملة، نجد أنها نتاج ثلاث ثورات أوربية كبري، الثورة العلمية، والثورة الصناعية، والثورة الفرنسية، فالثورة العلمية بعثت رؤية جديدة في عالم الطبيعة والمجتمع الإنساني. والثورة الصناعية بعثت دوافع جديدة لوضع موارد الأرض كلها تحت تصرف الرجل الأوربي لخدمة الإنسانية. والثورة الفرنسية بعثت إدراكًا جديدًا لمبادئ التنظيم القومي والحياة المدنية[٤٨].

ففي أعقاب هذه الثورة رفض الأوربيون الخضوع للكنيسة الكاثوليكية ووساطة البابا صاحب الحق في الغفران، والجزاء باللعن نيابة عن الله، ومن هنا ترك المجتمع الاعتماد علي الله، إن لم يكن قد شك في وجوده وبدأ الإنسان يعتمد علي نفسه في تفكيره ونظمه ولم يعد ينظر إلي السماء التي

يوجد فيها الله وبدأ ينظر إلي العالم، أي إلي الأرض وعرف هذا الاتجاه في المجتمعات الإسلامية بعد المخالطة الفكرية بين الغرب والشرق باسم الاتجاه العلماني[٤٩].

وقد كان هذا الاتجاه نتاجًا لنزاع طويل بين البابوية والسلطة في فرنسا في الفترة (١٢٦٩ -١٣٠٣م) حيث وصلت نظرية إمبريالية البابا التي أقرت في الشرع إلي حدود السلطنة الفرنسية وتقوية الحس القومي، هذه الأمور متجمعة شكلت ضربة قاصمة لهذه الفرضية بحيث لم تعد قادرة علي الاستمرار، ثم أخذت تقوي المعارضة لإمبريالية البابا تتشدد حتي وصل القول إلي لزوم الحد من سلطة الكنيسة[٥٠] حتي لو تعارض هذا السلوك مع الأعراف الدينية التي سادت لقرون عدة.

وقد فتحت هذه التطورات عهدًا جديدًا في تاريخ التوسع الغربي حيث لم تعد الأفكار حبيسة منابعها فقط، فقد تدافع الأوروبيون للسيطرة علي فكر الشعوب الإسلامية والآسيوية، وتوجيهها لبعثها من جديد بعد صياغتها علي مثالهم، فتولي وجهها نحو الغرب وتسير في فلكه وتصبح شيئًا نافعًا له. ومعني نفعها للغرب في مفهوم الغرب أنها تنفع نفسها أيضا وتنفع العالم بأسره[٥١].

والجدير بالذكر أن تسرب هذه الأفكار الفرنسية الثورية لم تكن متروكة للمصادفات. ولم يكن كافيًا بالنسبة لرجال الحكم الثوري في فرنسا أن تتسرب الأفكار التحريرية والشعارات الحديثة من خلال الاحتكاك الفردي. فالثورة الفرنسية قد نهجت مع قيامها نهجًا متعدد الأوجه يهدف إلي نشر أفكارها إلي جهات العالم. وكانت الدولة العثمانية بأقاليمها وولاياتها، ومصر بصفة خاصة أولي المحطات خارج أوربا حيث وضعت ضمن اهتمام رجال النظام الجديد في فرنسا. وبدأت الخطط تحاك لنشر الدعاية لأفكار الثورة وشعاراتها[٥٢]. وقد كان اختيار مصر كأولي المحطات لنشر أفكار الثورة الفرنسية تأكيدًا علي عالمية الثورة.

لذلك تحتم علي الفرنسيين أن يكونوا علي دراية بطبيعة الفكر المصري، وقد تحقق ذلك من خلال وسائل متعددة منها ما قام به الرحالة الفرنسيون الذين أكثروا من رحلاتهم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكانوا علي صلة بالمسيحيين واليهود، وبعض المماليك في مصر، ودرسوا كافة الجوانب السياسية، والاقتصادية والفكرية، والعسكرية، ومما يدلنا علي ذلك حرصهم الشديد علي ترويج أفكارهم فترة بقاء الحملة، وحتي بعد رحيلها وزرعهم للمحافل الماسونية اليهودية في مصر، مما يؤكد أن خطوات الحملة الفرنسية في مصر مدروسة بعناية شديدة قبل القدوم[٥٣]. فقد كتب تاليران وزير خارجية الثورة الفرنسية إلي حكومته تقريرًا بتاريخ ١٤ فبراير ١٧٩٨م مسرفًا في التفاؤل يزكي فيه الحملة الفرنسية علي مصر أوضح فيه كره أهالي مصر قاطبة لحكم المماليك لما يقومون به من ظلم واضطهاد، وإذا ما فكر المماليك في إعطاء المصريين السلاح لمحاربة الحملة الفرنسية فسيكون استخدام هذا السلاح ضد المماليك أنفسهم. وهذا الكلام في جوهره لا يخرج عن كلام بونابرت نفسه في مذكراته المتأخرة عن الحملة الفرنسية بأن العالم العربي كان يتململ تحت حكم الأتراك والمماليك، وهو يستعد للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية لا ينقصه شئ إلا ظهور قائد من أبناء العالم العربي يقوده إلي الاستقلال[٥٤].

وعلي الرغم من محاولات فرنسا الإبقاء علي علاقات الود والصداقة مع الدولة العثمانية في إطار أخبار الحملة الفرنسية حيث ارسلت تعليمات بهذا المعني الي روفان Ruffin سكرتير السفارة الفرنسية في إسطنبول في ١١ مايو ١٧٩٨م وبذل روفان في هذا السبيل ما في وسعه من الجهد والحيلة، إلا أنه بمجرد أن بلغ الدولة العثمانية خبر نزول الحملة في مصر أرغم روفان علي عدم مغادرة سراي السفارة، وصدرت الفرمانات التي تمنع الفرنسيين من إظهار شعار دولتهم الجمهورية، ثم أجبر الفرنسيون علي عدم مغادرة بيوتهم والظهور أمام الناس علنًا في وضح النهار. وقد سرد روفان

ذلك كله في تقرير أرسله إلي تاليران في ١٠ اغسطس وصف فيه كذلك موجة التعصب الديني العنيف التي اجتاحت جميع الأماكن التي يقيم بها القناصل الفرنسيون. وحذرت حكومة الإدارة من احتمال قطع العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا. كما ألقي الأتراك القبض علي الرعايا الفرنسيين وسجنوهم[٥٥] .

يمكن لنا أن نستخلص من ذلك إدراك مخاطر الحملة علي مصر التي تعد أهم ولايات الدولة العثمانية ليس فقد علي الصعيد السياسي والاقتصادي بل علي الصعيد الفكري كذلك، وما يتبع هذه الحملة من نشر أفكار تحريرية تنويرية قد تنتهي بظهور ما يعرف بالأمة المصرية في مقابل الأمة الإسلامية. وقد كانت بداية تجسد هذا المنطلق الفكري بالفعل من خلال منشورات بونابرت التي تضمنت مصطلحات جديدة علي مسامع المصريين مثل "أمة مصرية" و"أهالي مصر" و"البلاد المصرية"، كما خاطبهم جميعا "يا أيها المصريون" وتحدثه عن مصر بوصفها "الأراضي المصرية"، ورغبته في صلاح حال "الأمة المصرية"[٥٦]. وعندما كتبوا يعلنون عن بيع الخيول خاطبوا المصريين "بالرعايا المصرية"[٥٧]. فبدأ الفكر المصري يتعرف علي هذه المفاهيم التي أشعرته بوجود ما يعرف بالأمة المصرية والحق في تفعيل هذا الكيان.

وبتحليل المضمون الفكري لمنشورات بونابرت نجد أنها استهدفت:

أولاً: بلورة فكرة الأمة المصرية من خلال تمجيد مصر وحضارتها الأولي وتفسير أسباب انهيار هذه الحضارة بسبب المماليك.

ثانيًا: الدعوة للحرية والمساواة كدعامتين أساسيتين للنظام السياسي والاجتماعي وتفسير المساواة بأنها المساواة امام الله والقانون.

ثالثًا: مهاجمة النظام الإقطاعي وما اقترن به من حق الملوك الإلهي وحق التملك الإلهي والهدف من ذلك أن ينقل مصر لنفس المعركة الفكرية والفقهية التي دارت رحاها في أوربا من أنصار الحق الإلهي والحق

الطبيعي قبيل الثورة الفرنسية وتبلورت في الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الانسان.

رابعًا: وعد المصريين بتأسيس " حكومة مصرية " باب المناصب فيها، بما في ذلك المناصب العليا مفتوح أمام جميع المواطنين علي قدم المساواة، لا تمييز إلا بالعقل والفضائل والعلوم[٥٨].

وفي إطار سعي بونابرت للتأكيد علي فكرة الأمة المصرية، استبعد القاضي العثماني بسبب خروجه من مصر إلي الشام، وإصراره علي عدم العودة إلي مصر مادام الفرنسيون بها؛ وقد انتقم بونابرت من القاضي بأن قبض علي ابنه وعندما توسط المشايخ لديه في أمر الإفراج عنه، أعلن أن مقصده من عزل القاضي وحبس ابنه أن يكون اختيار القاضي من أحد الشيوخ العلماء المصريين ومن المولودين في أرض مصر، ولكن هذا القول لم يقنع أحدًا من المشايخ وألحوا علي ضرورة الإفراج عن ابن القاضي، وقال الشيخ السادات في ذلك "أنكم تقولون دائمًا إن الفرنساوية أحباب العثمانية وهذا ابن القاضي من طرف العثمانلي، فهذا الفعل مما يسئ الظن بالفرنساوية ويكذب قولهم وخصوصًا عند العامة"، فاشترط بونابرت للإفراج عنه أن يختار المشايخ قاضيًا منهم فاختاروا الشيخ أحمد العريشي[٥٩].

نستخلص من هذه الواقعة رغبة بونابرت في تمصير القضاء وتوعية الفكر المصري بحقه في أن يحكم نفسه بنفسه علي غرار ما حدث في فرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية، وقد نجح في تعريف المصريين بملامح فكرة الأمة المصرية عندما اختاروا الشيخ أحمد العريشي.

وفي مجال القضاء أيضا شرع الفرنسيون في تحديث القضاء المصري وإضفاء الصبغة الفرنسية عليه بعد أن كانت الشريعة الإسلامية هي الركيزة الأساسية التي يحتكم لها القضاء. فقد قاموا بترتيب ديوان محكمة القضايا، ووضعوا لها الشروط وضم هذا الديوان ستة من الأقباط وستة من تجار المسلمين، وفوضوا إليهم القضاء في أمور التجار، والعامة، والمواريث

والدعاوي. وجعلوا لهذا الديوان القواعد والأركان الخاصة به والتي وصفت بالسيئة والصقوا نسخاً من القواعد المنظمة لهذا الديوان علي جدران المساجد[٦٠].

كما كانت الدواوين أحد أهم المستحدثات العلمانية للحملة الفرنسية التي لعبت دورها في التأكيد علي الهوية المصرية، ومنها دواوين الأقاليم التي " عينوا لها ستين نفرًا منهم أربعة عشر يقال لهم "خصوص"، وهم الذين يحضرون دائما، ويقال لهم الديوان الخصوصي والديوان الديمومي، والباقي بحسب الاقتضاء، والأربعة عشر هم من المشايخ: الشرقاوي والمهدي والصاوي والبكري والفيومي، ومن التجار المحروقي وأحمد محرم، ومن النصاري القبطي لطف الله المصري، ومن الشوام يوسف فرحات وميخائيل كحيل ورواحة الإنجليزي وبودني، ومعهم وكلاء ومباشرون من الفرنسيس ومترجمون. والديوان العام الذي كان "أكثره من مشايخ الحرف"[٦١]. الذي يعتبر بمثابة أول برلمان مصري تكون من ذوي الشأن المصري الذين يمثلون القطر بأكمله في شكل جمعية تأسيسية استشارية. وكان بونابرت يمثل رئيس الحكومة الذي يعرض المشروعات علي النواب وتجسد ذلك في دعوته لاجتماع الديوان في ٥ اكتوبر ١٧٩٨م[٦٢].

وكان هذا الإجراء بمثابة محاكاة لما حدث في فرنسا عام في ١٧٨٩م عندما انعقدت في باريس أول جمعية وطنية فرنسية، وهي الجمعية التي كان لها الأثر العظيم في تاريخ فرنسا والعالم؛ لأنها هي التي أقرت المبادئ الجديدة للهيئة الاجتماعية في أوربا: مبادئ الحرية والمساواة، ففي تلك السنة بلغ تذمر الشعب من مساوئ الحكومة الملكية المطلقة مبلغاً عظيمًا. وكانت مبادئ جان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو قد اختمرت في الأذهان ووصلت الأفكار إلي درجة الغليان. وسئم الشعب سوء الإدارة وفقدان الحرية والمساواة والعدل. فكان الجميع يتطلعون إلي إصلاح هذه الحالة. ولم تكن حكومة فرنسا وعلي رأسها في ذلك الحين لويس السادس عشر ثابتة الدعائم

مهيبة الجانب إذ أفضي بها سوء حالتها المالية إلي الضعف. وكان سوء الإدارة قد جعل الجميع يئنون من الفقر والفوضي وفساد الحكم، فانتهز المفكرون ودعاة الإصلاح هذه الفرصة للسعي في الضغط علي الهيئة الحاكمة لينال الشعب حقوقه[٦٣].

ومن خلال فلسفة المجمع العلمي التي تمثل الفكر الفرنسي في القرن الثامن عشر وفكر الثورة الفرنسية بشكل خاص، خاطب الفرنسيون كذلك الفكر المصري. وقد تميزت هذه الفلسفة بكل من:

أولاً: الانتقادات الموجهة ضد النظام القائم، وهي كثيرة وجريئة، ولم تسلم الكنيسة من سهام النقد السامة التي شنها المراقبون عليها.

ثانيًا: تصاعد تيار الفكر الحر الرافض للاستسلام لأوامر الكنيسة في مواجهة الثقافة المتشبعة تمامًا بالمشاعر الدينية. ليقف هذا المحتوي الفلسفي علي طرف النقيض مع الفكر الجامد في إطار الحكم العثماني لمصر. وقد حاول الفرنسيون طرح هذا المحتوي الفلسفي علي الفكر المصري عن طريق المجمع العلمي بكل السبل المتاحة. فقد هدف بونابرت عندما وزع برنامج عمل المجمع العلمي أن يعطي دفعة جادة للأذهان كي تتقدم وتتابع كل المنطلقات الفكرية الجديدة بتأمل وتدعوه لتطبيقها[٦٤].

كما وجه المجمع العلمي الاقتصاد المصري نحو الفكر الغربي في اتجاهاته كالإنتاج الرأسمالي الذي شكل السوق العالمية الحديثة لتواكب مصر الثورة الصناعية التي شهدتها أوربا في القرن التاسع عشر عن طريق تطبيق النظريات الاقتصادية الحديثة[٦٥].

وقد تأثرت الهوية المصرية أيضا بالنزعة القومية علي شاكلة ما حدث في فرنسا قبل الثورة الفرنسية وانتهي الأمر بقيام الثورة الفرنسية، فأصبحت هذه الصحوة التي أشعرت المصريين بكيانهم الأممي رافدًا علمانيًا ينطوي علي حلم انسلاخ مصر عن الإمبراطورية العثمانية وبناء دولة مصرية

مستقلة عن إدارة العثمانيين[٦٦]. ولكن الغريب في الأمر أن أول ممارسة قام بها المصريون لهذا المنطلق الوافد كان ضد الفرنسيين انفسهم. وتمثل الشكل الأول للتحرك الوطني في كفاح الشعب المصري ضد الغزو الفرنسي المسلح والذي اتخذ شكل التحالف بين طلائع البرجوازية النامية في المدن، أي رجال الدين والتجار والعلماء ورؤساء الطوائف من ناحية وجماهير الشعب، خاصة في مدينتي القاهرة والإسكندرية، وبالأخص في الأحياء الشعبية حول المراكز الدينية الكبري، وهي الأحياء التي تركزت فيها طوائف الحرفيين والتجار من ناحية أخري. والجدير بالذكر أن مصر آنذاك لم يكن لها جيش بمعني الكلمة، نظرًا للتفتت الذي أصاب مصر في نهاية العصر المملوكي، وإن كان معروف أن جماعات كبيرة من حملة السلاح شاركت في ثورتي القاهرة والإسكندرية[٦٧].

فقد رفض المصريون حكم الغزاة الفرنسيين؛ وهنا تأخذ الثورة بعدًا غير مسبوق. حيث كانت الحركات سابقًا تنتهي بالتوفيق بين الحاكم والمحكومين بوساطة مرجعية الشرعية المشتركة بين الفريقين، ويتدخل المشايخ المعبرون عن هذه المرجعية، فليس ثمة فرصة للتهدئة والتوفيق بل توصلت الثورات إلي أقصي ما يمكن لقدرات الثائرين وتظهر اجتهادات جديدة في إطار هذه المرجعية نفسها تعبر عن حقوق المحكومين وتدعم حركتهم[٦٨].

وإذا ما قمنا بتحليل هذه الصحوة نجد أنها ممزوجة بمعالم الحضارة الغربية المتمثلة في التفوق العلمي للعدو الفرنسي، خاصة بعدما قام به علماء الحملة من أبحاث ومجهودات حاولت المقاومة المصرية أن تحاكيها، وذلك بإنشاء أول نواة للصناعات العسكرية وذلك بصناعة بعض أنواع الأسلحة النارية الحديثة وتصنيع الذخائر التي استخدمت في ثورتي القاهرة الأولي والثانية[٦٩].

صفوة القول أن الحملة الفرنسية علي مصر استطاعت أن تثير الروح

القومية المصرية في قالب علماني يثور علي المحتل، لتفتح المجال أمام الفكر المصري لتوطيد دعائم فكرة الأمة المصرية سعيًا للانفصال عن الدولة العثمانية[٧٠]. وأيضا إخراج المصريين إلي فكر جديد وليس خروجهم والفرق كبير، حيث إن الخروج للدولة المدنية يكون نهائيًا لأنه يتم كمحصلة لتفاعلات تاريخية طويلة لا رجوع فيها وهذا لم يحدث في مصر. أما الحالة الثانية وهي الإخراج وهو ما حدث في مصر كثيرًا ما تصيبه حالة من التخبط، والانتكاسات بحكم انه يكون في العادة قد تم بشكل متعجل، هذا من ناحية ومن ناحية أخري بحكم أنه قائم علي أساس من التقليد للمجتمعات التي قد سبقت في مجال المدنية دون أن يكون قد تمكن من مد جذوره بشكل كاف في المجتمعات التي أخذت به، مما يعرضه لهبات الريح، ولكن يصعب عليها في كل الأحوال اقتلاعه لسبب بسيط هو استحالة دوران عجلة التاريخ للخلف مهما بلغت قوة الرياح القادمة من الماضي؛ لأن من الطبيعي أن تدخل الرياح إلي الكهف ولكن لا يمكن لها أن تخرج منه. فضلاً عن ذلك فإن الخروج يتم عادة بشكل متأن لا تحدث معه الصدمة أما بالنسبة للإخراج فيختلف الأمر[٧١].

المعلم يعقوب وموقفه من الأطروحة الفرنسية

مثل المعلم يعقوب أحد أهم الأقطاب المصرية التي استجابت للأطروحة الفرنسية فلم يكن من الممكن أن يكتب النجاح للمشروع العلماني الفرنسي في مصر دون الاعتماد علي عناصر من المصريين علي دراية بطبيعة المجتمع المصري وذوي معرفة تامة بالآليات التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف الفكرية للحملة الفرنسية[٧٢].

والحاصل إن المعلم يعقوب كان يري في الحملة الفرنسية علي مصر بداية حياة جديدة للمصريين في إطار أمة مصرية، وليس مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية. ومن ثم أخذ يمهد لهذا الفكر الجديد السبيل كي يهيمن علي المجتمع المصري. فخرج إلي صفوف الفرنسيين واستمع إلي أحاديثهم وآرائهم في النظم والسياسة. كما عول يعقوب أن تكون القوة الحربية

المصرية الجديدة مدربة علي النظم الغربية الحديثة[٧٣]. التي تحقق الحرية إحدي أفكار الثورة الفرنسية التي تشربها المعلم يعقوب من خلال الاجتماعات التي اختلط فيها بالضباط والدبلوماسيين والفنانين الفرنسيين فالتهبت روحه بحب المبادئ التي تجول في فكرهم[٧٤].

واستطاع المعلم يعقوب أن يتفهم النموذج المرجعي الذي يتردد علي ألسنة النخبة من أبناء الثورة الفرنسية أمثال ديزيه وهي "فكرة التمدن" التي كانت محك القيم في فلسفات القرن الثامن عشر التي تشبع بها صانعو الثورة الفرنسية. ومن هنا بدأ المعلم يعقوب في تطبيق هذا النموذج في مصر[٧٥].

وقد رافق المعلم يعقوب الجينرال ديزيه أثناء حملته علي الصعيد، فكان يشرف علي عمليات تموين الجيش الفرنسي بمختلف الاحتياجات، وكان يشارك في قتال المماليك بشجاعة وضراوة كما عين قائدًا للفيلق ثم عين مستشارًا لمسيو ستيف Stef مدير الإيرادات العامة ورقي إلي رتبة جنرال[٧٦].

وعندما وصل إلي هذه الرتبة اتسعت دائرة خدمته للجيش الفرنسي حيث ذكر عنه " أن يعقوب القبطي لما تظاهر مع الفرنساوية وجعلوه "قائد عسكر القبطة" جمع شبان القبط وحلق لحاهم وزياهم بزي مشابه لعسكر الفرنساوية مميزين عنهم بقبعات يلبسونها علي رؤوسهم "[٧٧].

كما تولي المعلم يعقوب مهمة إنشاء خدمة بريدية أساسية تربط بين الحاميات الفرنسية المتفرقة التي رابطت في مواقع مختلفة جلا عنها المماليك وفي جرجا التي اتخذها ديزيه مقرًّا لقيادته، قام بتشكيل قوافل صغيرة من الهجانة، لخدمة الفرنسيين في صد هجمات البدو الذين استفحل خطرهم[٧٨].

ولم تتوقف إسهامات المعلم يعقوب في خدمة الوجود الفرنسي في المجتمع المصري، حيث ساعد الفرنسيين في جمع الضرائب والغرامات المالية التي فرضها الفرنسيون علي سكان مصر وقد استخدم القسوة في ذلك. بحيث أصبح المعلم يعقوب القبطي مصرحًا له أن يفعل في المسلمين ما يشاء

دعمًا للمبدأ العلماني الذي هدف الفرنسيون لترسيخه في المجتمع المصري[٧٩].

فقد رمي الفرنسيون إلي تمزيق قوة شيوخ وعلماء المسلمين وقد بدا ذلك واضحًا في الاستعانة بقوة من مسيحيي مصر التي قادها المعلم يعقوب لمساعدة الحملة في ضرب الثورة الشعبية التي قادها العلماء، والوقوف أمام قوات الدولة العثمانية ذات الميول الإسلامية[٨٠].

وقد مهد هذا كله السبيل أمام المعلم يعقوب لتقديم مشروع استقلال مصر عن الدولة العثمانية عام ١٨٠١م إلي الدول الأوربية مثل نموذج جمهورية همام التي انفصل علي أثرها الصعيد واستقلت عن الحكم العثماني. ويذكر يعقوب في مذكراته حكومة همام ويبدي رأيه في المبررات الاجتماعية والفلسفية لاحتذائها عند تحقيق استقلال البلاد وأكد علي احتياج هذا الاستقلال لوعي واختمار فكري وتفهم الصراع بين المبادئ الفلسفية كما حدث في فرنسا قبل الثورة الفرنسية أيام حرب العقائد التي شنها فلاسفة التنوير علي قيم الظلام الإقطاعي. وتدل العبارات التي استخدمها المعلم يعقوب علي أنه بالفعل يشير إلي هذه المقومات الثورية التي مهدت الطريق للثورة الفرنسية، فقد تحدث عن نور العقل وهو ما يسميه المؤرخون حركة التنوير Eclaircissement واختمار المبادئ الفلسفية المتصارعة، وهو ما نسميه اليوم بانتشار الوعي وبالصراع الأيديولوجي[٨١].

أما عن نظام الحكم الذي اقترحه المعلم يعقوب لمصر المستقلة، فهو قيام حكومة وطنية يكون هدفها الأول تحسين حال الفلاحين. وهو يري أن طوال فترة استبعاد المصريين تحت نير الترك والبكوات المماليك قد حرموا من النور الكافي لتكوين رأي عام بصير يمكن أن يخرج منه عمل سياسي لتغيير نظام الحكم، فهو يري إذن أن كل تغير في نظام الحكم لابد وأن يأتي من القمة أي من حاكم، بحيث تكون الأمة المصرية هي الحاكمة لذاتها وليس الأمة الإسلامية الممثلة في الدولة العثمانية. ويتحقق هذا بإنشاء حكومة قومية بروح العدل المقرون بالحزم وتستهدف إسعاد المصريين واشعارهم بكيانهم

كأمة. والجدير بالذكر أن المعلم يعقوب كان يسمي نفسه وصحبه الذين سافروا معه إلي أوربا "الوفد المصري"، دون أن يحدد لنا من موفد هذا الوفد ولا من الذي فوضه او وكله للتفاوض في أمر استقلال البلاد، ولكنه وصف هذا الوفد بأنه ممثل للطوائف المختلفة ذات الجذور العميقة في مصر. وكان يسمي رفاقه " أتباعه " كما كان يسميهم الإخوة الاستقلاليين[٨٢].

علي أية حال يمكن القول إن فكرة الحياد السياسي لمصر قد اختمرت في ذهن المعلم يعقوب عندما أراد استقلال مصر كأمة من براثن الدولة العثمانية التي فرضت علي مصر الانكماش والضمور فوجد نفسه في قالب الدوامة السياسية الدولية يهدف إلي تحقيق التوازن ردًّا علي الاستقطاب الثنائي الذي نزعت إليه القوتان العظمتان آنذاك، فرنسا وبريطانيا. فقد لعب هذا الرجل الداهية المغامر في تاريخ مصر دورًا واسع النطاق. وكانت له في تدبير الأمور وتطور الحوادث آمال واسعة. فهو أول من سعي في جعل المسألة المصرية مسألة دولية، علي أن تستقل مصر استقلالاً تامًا عن الحكم العثماني[٨٣].

والجدير بالذكر أن وجود المعلم يعقوب في مصر كان مرتبطًا في المقام الأول بوجود الفرنسيين، فقد لعب دورًا هامًّا في اتفاقية العريش عام ١٨٠١م لتسليم البلاد، وفي أعقاب الاتفاقية غادر القاهرة ليبحر مع الجيش الفرنسي إلي فرنسا بعد ثلاث سنوات قضاها في التعاون مع الفرنسيين[٨٤].

ولقد كان هذا الرحيل ليس للخلاص بنفسه وإنما للسعي لدي الحكومات الأوربية لتقرير استقلال مصر. وقد ساعده علي الرحيل أن من شروط معاهدة التسليم التي أبرمها الجنرال بليار مع قائد الجيش الانجليزي وممثلي الحكومة العثمانية في ٢٧ يونيو ١٨٠١م أنه يحق لأي من سكان مصر علي اختلاف أجناسهم إذا رغب اللحاق بالجيش الفرنسي أن يرحل معه، ولا يجوز بعد رحيله أن تؤذى عائلته أو تصادر أملاكه. وغادر المعلم يعقوب بالفعل ولكنه توفي في اليوم السادس من الرحلة ١٦ اغسطس١٨٠١م ولم تلق جثته

في البحر كما تقضي بذلك تقاليد السفن بل حفظ – لمنزلته الخاصة – حتي وري الثري في جبانة سان مرتان بمرسيليا بعد تشييع جنازته في احتفال مهيب[٨٥].

والخلاصة أن الحملة الفرنسية علي مصر كانت صدمة ثقافية وحضارية عنيفة حملت العديد من أفكار الحكم والسياسة والاقتصاد، تلك الأفكار كانت علمانية أوربية تهدف إلي عزل الدين عن باقي شئون الحياة التي تتسم بالتحول والتغير بعكس الدين الذي يمتاز بالثبات بجانب كونه شعار الدولة الحاكمة لمصر (الدولة العثمانية). كما أكدت هذه الأفكار علي ضرورة احترام الإنسان ورغباته في تحديد حكامه.

الهوامش:

١- عبدالعزيز شرف: الفكر القومي المصري، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٠، ص٩.

٢- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ومختارات فكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص١١-١٢.

٣- عبدالخالق لاشين: مصريات في الفكر والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٩٣.

٤- أنور عبد الملك: الوطنية هي الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٩.

٥- عبدالمنعم محمد سعيد: بحث بعنوان الدولة والأمة والهوية القومية، مصر والعالم المعاصر، دورية سنوية مهتمة بعلاقات مصر الدولية المعاصرة، العدد الخامس ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، يوليو ٢٠١٣، ص٣٧٤.

٦- رفيق حبيب: الامة والدولة بيان تحرير الأمة، الطبعة الأولي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص١٠١.

٧- حافظ عثمان: في بعث الأمة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٧.

٨- أحمد خميس محمود فرج: الفساد الإداري والمالي في مصر العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٧.

٩- محمد عبدالستار عثمان: المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨، ص٢٩٧-٢٩٨.

١٠- علي عبدالرازق: الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، تقديم شعبان يوسف، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة،

٢٠١٣ ، ص٤

١١- استيف: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، وصف مصر- علماء الحملة الفرنسية، الجزء الثاني، ترجمة زهير الشايب، ، دار الشايب للنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص٢١٢.

١٢- روبر شنيرب: تاريخ الحضارات العام، ترجمة يوسف أسعد، المجلد السادس، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٠٩.

١٣- صلاح عيسي: الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٣٣.

١٤- مجدي عبدالحميد الصافوري: سقوط الدولة العثمانية وأثره علي الدعوة الإسلامية، الطبعة الاولي، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٥-١٨.

١٥- رفيق حبيب: المرجع السابق، ص٥١.

١٦- محمد عبده: الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة عاطف العراقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٤-١٣٥-١٣٦.

١٧- سلامة موسي: حرية الفكر، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٦.

١٨- وليم سليمان قلادة: المواطنة المصرية: حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٢٥.

١٩- عديلة كورتينا: مواطنون في العالم: نحو نظرية للمواطنة، ترجمة علي المنوفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٨.

٢٠- ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة محمد إبراهيم، مراجعة عبدالرحمن عبدالله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥١.

٢١- عبدالخالق لاشين: المرجع السابق، ص٢٥٦.

٢٢- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دارالفكر، بيروت، ٢٠٠١، ص١٧٥.
٢٣- عبدالله أحمد النعيم: الإسلام وعلمانية الدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٢، ص٤٨.
٢٤- ج-دي شايرول: المصريون المحدثون، وصف مصر-علماء الحملة الفرنسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، صندوق التنمية الثقافية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٧.
٢٥- عبدالله أحمد النعيم: المرجع السابق، ص٤٩..
٢٦- روبر شنيرب: المرجع السابق، ص٤١٣.
٢٧- روبر شنيرب: المرجع السابق، ص٤١٣.
٢٨- نفسه: ص٤٢٤.
٢٩- سيد محمد السيد: انهيار الدولة العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ت، ص٣٦-٤١.
٣٠- أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس: المجمل في تاريخ الدولة العثمانية (من النشأة إلي السقوط)، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص٨٩.
٣١- ميكل ونتر: المرجع السابق، ص١١٥.
٣٢- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ومختارات فكرية، المرجع السابق، ص٤٧.
٣٣- صلاح عيسي: المرجع السابق، ص٩٣.
٣٤- بدون كاتب: مقال بعنوان التحكيم الأوروبي، الأهرام، العدد ١٠١٨، ٢٢ يناير ١٨٨١ الموافق ٣١صفر ١٢٩٨، ص١.
٣٥- صلاح عيسي: المرجع السابق، ص٩٥.
٣٦- بدون كاتب: مقال بعنوان العثمانية، الاهرام، العدد ١٠٢٨، ٤ فبراير ١٨٨١ الموافق ٥ ربيع الاول ١٢٩٨، ص١.
٣٧- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية مقدمتها وتطورها، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦،

ص٣٣٢.
٣٨- يوسف الشويري: القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي- نظرة تاريخية، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨١.
٣٩- وليم سليمان قلادة: المرجع السابق، ص٣٣٠.
٤٠- محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة- العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥٨.
٤١- إسماعيل زين الدين: مصر الحديثة ومشروعات الترجمة، مجلة لوجوس، دورية علمية محكمة، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص٣١.
٤٢- Vatikotis P.j:The Modern History Of Egypt, cox wyman limited, London,1969,p53.
٤٣- سكوت دبليو هيبارد: الدين ووظائفه السياسية مصر-الهند-أمريكا، ترجمة فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣ ، ص٧٥.
٤٤- صبحي وحيده: في أصول المسألة المصرية، تقديم أنور عبدالملك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٢٧.
٤٥- صابر محمود أحمد حسن: تطور الفكر العلماني في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٠م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٠.
٤٦- محمد مندور: معني العقل في القرن السابع عشر بفرنسا، البعث، العدد الأول، ١٤نوفمبر ١٩٤٤، السنة الأولي، ص١.
٤٧- صلاح عيسي: المرجع السابق، ص٢٠٩.
٤٨- أحمد زكريا الشلق: الحداثة وإلامبريالية الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٩٥.

٤٩- السيد أحمد فرج: جذور العلمانية الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والإسلام في مصر منذ البداية وحتي عام ١٩٤٨، الطبعة الرابعة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة،١٩٩٠، ص١٩.
٥٠- عبدالعزيز المرشدي: سقوط العلمانية، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٩٩٩، ص٨.
٥١- أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق، ص٩٥.
٥٢- خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٠، ص٩٢-٩٣.
٥٣- علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، الطبعة الثانية، دار الفجر للتراث، القاهرة، ٢٠١٠، ص٣٨٩.
٥٤- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ومختارات فكرية، المرجع السابق، ص٤٨.
٥٥- محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٥٢.
٥٦- محمد السيد عبدالله: الفكر العلماني في مصر ١٧٩٨-١٩١٩م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٩.
٥٧- الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص٣.
٥٨- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ومختارات فكرية، المرجع السابق، ص٨٥-٨٦.
٥٩- محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص٥٩٦.
٦٠- محمد السيد عبدالله: المرجع السابق، ص٤٥.
٦١- الجبرتي: المرجع السابق، الجزء الخامس، ص٤.
٦٢- أحمد زكريا الشلق: الحداثة والإمبريالية الغزو الفرنسي وإشكالية

النهضة في مصر، المرجع السابق، ص٨٢.

٦٣- عبد الرحمن الرافعي: صفحة من تاريخ النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول، مطبعة دار النهضة، القاهرة، ١٩٢٢، ص١.

٦٤- جان جاك لوتي: نظرات علي مصر في زمن بونابرت، الطبعة الاولي، ترجمة ناجي رمضان عطية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩.

٦٥- Nelly Hanaa and Raouf Abbas: Society and Economy In Egypt and Eastern Mediterranean 1600-1900, AUC, Egypt, 2005, p12.

٦٦- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية الي عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٦٦.

٦٧- أنور عبدالملك: الوطنية هي الحل، المرجع السابق، ص٥٨٣.

٦٨- وليم سليمان قلادة: المرجع السابق، ص٣٦٥.

٦٩- محمد عبدالفتاح أبو الفضل: الصحوة المصرية في عهد محمد علي، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣.

٧٠- Stern petern:World History In Brief, Fourth Edition, New York, 2002, p437

٧١- يونان لبيب رزق: مصر المدنية فصول في النشأة والتطور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٩.

٧٢- محمد السيد عبدالله: المرجع السابق، ص٥٢.

٧٣- أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨، ص٢٤.

٧٤- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلي عصر إسماعيل، المرجع السابق، ص١٥٠.

٧٥- أنور لوقا: هذا هو المعلم يعقوب١٧٤٥-١٨٠١، المجلس الأعلي

للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٣.

٧٦- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلي عصر إسماعيل، المرجع السابق، ص١٤٩.

٧٧- الجبرتي: المرجع السابق، الجزء الخامس، ص٢٣٩.

٧٨- أنور لوقا: المرجع السابق، ص٦٩.

٧٩- آمنه حجازي: الوطنية المصرية في العصر الحديث: نشأتها ونموها حتي عام ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٤.

٨٠- علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص٣٩٠.

٨١- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ومختارات فكرية، المرجع السابق، ص٢٦-٢٧.

٨٢- نفسه: ص١١٧.

٨٣- أنور لوقا: المرجع السابق، ص٩٩.

٨٤- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلي عصر إسماعيل، المرجع السابق، ص١٤٩.

٨٥- أنور لوقا: المرجع السابق، ص٩٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الاساسية

المصادر العربية

-ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١.

-الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١.

المصادر المعربة

-استيف: النظام المالي والإداري في مصر العثمانية، وصف مصر-علماء الحملة الفرنسية، الجزء الثاني، ترجمة زهير الشايب، دار الشايب للنشر، القاهرة، ١٩٧٦.

-ج-دي شايرول: المصريون المحدثون، وصف مصر-علماء الحملة الفرنسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، صندوق التنمية الثقافية، القاهرة، ١٩٩٣.

ثانيًا: الرسائل العلمية

- أحمد خميس محمود فرج: الفساد الإداري والمالي في مصر العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
- صابر محمود أحمد حسن: تطور الفكر العلماني في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٠م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.
- محمد السيد عبدالله: الفكر العلماني في مصر ١٧٩٨-١٩١٩م: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

ثالثًا: المراجع العربية والمعربة

- أحمد زكريا الشلق: الحداثة والإمبريالية الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.
- أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٨.
- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية: مقدمتها وتطورها، الجزء الاول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٦.
- أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس: المجمل في تاريخ الدولة العثمانية (من النشأة إلي السقوط)، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩.
- السيد أحمد فرج: جذور العلمانية: الجذور التاريخية للصراع بين العلمانية والإسلام في مصر منذ البداية وحتي عام ١٩٤٨، الطبعة الرابعة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ١٩٩٠.
- آمنة حجازي: الوطنية المصرية في العصر الحديث: نشأتها ونموها حتي عام ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- أنور عبد الملك: الوطنية هي الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.
- أنور لوقا: هذا هو المعلم يعقوب ١٧٤٥-١٨٠١، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢.
- جان جاك لوتي: نظرات علي مصر في زمن بونابرت، الطبعة الاولي، ترجمة ناجي رمضان عطية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.
- حافظ عثمان: في بعث الأمة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- خالد زيادة: المسلمون والحداثة الأوربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٠.

- رفيق حبيب: الأمة والدولة: بيان تحرير الأمة، الطبعة الأولي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.
- روبر شنيرب: تاريخ الحضارات العام، ترجمة يوسف أسعد، المجلد السادس، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦.
- ستانلي موريسون: الحرية، ترجمة أشرف عبدالفتاح، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.
- سكوت دبليو هيبارد: الدين ووظائفه السياسية مصر–الهند–أمريكا، ترجمة فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣ .
- سلامة موسي: حرية الفكر، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- سيد محمد السيد: انهيار الدولة العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ت.
- صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، تقديم أنور عبدالملك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥.
- صلاح عيسي: الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
- عبدالخالق لاشين: مصريات في الفكر والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- عبد الرحمن الرافعي: صفحة من تاريخ النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول، مطبعة دار النهضة، القاهرة، ١٩٢٢.
- عبدالعزيز المرشدي: سقوط العلمانية، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٩٩٩.
- عبدالعزيز شرف: الفكر القومي المصري، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٠.
- عبدالله أحمد النعيم: الإسلام وعلمانية الدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٢.

- عديلة كورتينا: مواطنون في العالم: نحو نظرية للمواطنة، ترجمة علي المنوفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.
- علي عبدالرازق: الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، تقديم شعبان يوسف، المجلس الاعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠١٣.
- علي محمد محمد الصلابي: الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، الطبعة الثانية، دار الفجر للتراث، القاهرة، ٢٠١٠.
- فؤاد المرسي خاطر: حول الفكرة العربية في مصر: دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.
- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية الي عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.
- لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ومختارات فكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.
- مجدي عبدالحميد الصافوري: سقوط الدولة العثمانية وأثره علي الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولي، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٩٠.
- محمد عبدالستار عثمان: المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨.
- محمد عبدالفتاح أبو الفضل: الصحوة المصرية في عهد محمد علي، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ١٩٩٠.
- محمد عبده: الإسلام دين العلم والمدنية، تحقيق ودراسة عاطف العراقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد فؤاد شكري: الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

- محمد نور فرحات: التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة: العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
- ميكل ونتر: المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة محمد إبراهيم، مراجعة عبدالرحمن عبدالله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- وليم سليمان قلادة: المواطنة المصرية حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥.
- يوسف الشويري: القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي- نظرة تاريخية، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- يونان لبيب رزق: مصر المدنية: فصول في النشأة والتطور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨.

ثالثًا: الدوريات

- البعث.
- الأهرام.
- دورية مصر والعالم المعاصر.
- دورية لوجوس.

رابعًا: المراجع الأجنبية

- Elly Hanaa and Raouf Abbas:Society and Economy In Egypt and Eastern Mediterranean 1600-1900, AUC,Egypt,2005,p12.
- Stern petern: World History In Brief, Fourth Edition, New York,2002
- Vatikotis - P.j: The Modern History Of Egypt, cox woman limited, London, 1969.